

الأسرة الجزائرية المعاصرة براديجمات تناول التنظيم والتحول المؤسسي The contemporary Algerian family: paradigms of organization and institutional transformation

أوسري محمد

جامعة البليدة 02 لونيبي علي

m.ousrire@gmail.com

تاريخ القبول: 2024/12/12

تاريخ الاستلام: 2024/11/27

ملخص:

تعتبر التحولات الكبرى التي تتعرض لها الأسرة الجزائرية باستمرار حقلا معرفيا واسعا لعلم الاجتماع تقتضي منه حركية بحثية قوية وعميقة تستطیع استنطاق كل مجالات هذا التحول وفهم حقيقته، لذلك فإن التحدي الحقيقي الذي يواجهه علم الاجتماع اليوم هو مدى قدرته على بناء براديجمات بحثية متجددة تحقق له القدرة على مواكبة موجة التغير في بنية تنظيم الأسرة الجزائرية المعاصرة وتحولها المؤسسي الملحوظ وتساعد في بناء معرفة علمية موضوعية تستفيد منها الأسرة الجزائرية أولا وتستفيد منها حركة التنمية ثانيا، ونعمل في هذه الطرح على تفكيك مؤشرات التغير في بنية تنظيم الأسرة الجزائرية التي تستدعي براديجمات بحثية جديدة قادرة على فهم هذا التغير والتنبؤ به أيضا.

الكلمات المفتاحية:

البراديجم، التنظيم الأسري، التحول المؤسسي، التواصلية الجديدة، المرونة التنظيمية، تقاسم السلطة

Abstract:

The major transformations that the Algerian family is constantly undergoing are a broad field of knowledge for sociology that requires a strong and deep research movement that can interrogate all areas of this transformation and understand its reality. Therefore, the real challenge facing sociology today is the extent of its ability to build renewed research paradigms that enable it to keep pace with the wave of change in the structure of the organization of the contemporary Algerian family and its noticeable institutional transformation and help it build objective scientific knowledge that benefits the Algerian family first and the development movement second. In this proposal, we work to deconstruct the indicators of change in the structure of the organization of the Algerian family, which calls for new research paradigms capable of understanding this change and predicting it as well.

Keywords: Paradigm, family planning, institutional transformation, new communication, organizational flexibility, power sharing

مقدمة:

يشكل البعد التنظيمي للأسرة أحد أهم الجوانب التي مستها مخرجات التغير الاجتماعي، بحيث لم يعد ممكناً الآن أن نستثني الأسرة من مفهومية المؤسسة التي تقدم خدمة اجتماعية موسعة وتساهم كثيراً في مسار التنمية الشاملة ببعدها التعليمي والاقتصادي والثقافي، فالأسرة المعاصرة من منظور مجتمعات الحداثة لا تعدو أن تكون مجرد تنظيم اجتماعي يعمل المجتمع على تأهيله وتكييفه ليحقق متطلبات الدولة الحداثية وشروط المواطنة، فمختلف الأداءات التربوية والتنشئية التي تمارسها تبلورها القوانين المدنية الحديثة لخدمة النموذج التنموي اللبرالي الحداثي والقيم الاقتصادية والثقافية التي تساعد على تحقيقه، الأمر الذي يشير إلى وجود حالة من الاستبدال الوظيفي للأسرة.

ولعله من الضروري الإشارة ابتداءً إلى أن الأسرة المعاصرة كتنظيم اجتماعي لا تختلف كثيراً عن سائر التنظيمات الاقتصادية والإدارية والخدماتية، ليس من حيث الهيكل والبنية فقط وإنما من حيث القيمة الانتاجية والإنخراط التام في مسار تطوير المورد البشري والاستثمار في قدراته وذكائه لضمان ديمومة التفوق وزيادة القدرة التنافسية، ومن هذا التقارب البنيوي الوظيفي فإن الأسرة المعاصرة تأخذ بعين الاعتبار تطوير ممارساتها التنشئية والتربوية والانتقال من الأداء التقليدي إلى الأداء التجديدي الذي يضمن الاستمرار في إشباع الحاجيات المتعددة التي لا تفتأ تزداد وتتعدد باستمرار وفقاً لاستمرار التطور التكنولوجي، فمن أهم ميزات التنظيم الأسري أنه يفرض على عناصره نمطا من الكفاءة في القيام بالمسؤوليات والمهام سواء تلك المتعلقة بالقيام بحقوق القرابة وتشعباتها المختلفة، أو تلك المتعلقة بتحقيق الرفاه المادي والاستقرار الاجتماعي وضمان جودة التعليم والتربية والتشبع بقيم التنظيم المؤسساتي، وفي ظل هذه الحركية التطورية تتعمق عملية تحول الأسرة وانتقالها الكلي نحو شكل من أشكال التنظيم المؤسساتي المعاصر الأمر الذي يستدعي بناء محاولات علمية تحليلية جادة لفهم هذا المسار الجديد الذي تمضي فيه الأسرة الحديثة.

أولاً: براديغمات تناول التنظيم الأسري، محاولة للفهم:

لا ينحصر الحديث عن البراديغم في حدود التحول المفاهيمي من سياق تحليلي إلى سياق تحليلي آخر، بل يتجاوز إلى إحداث تغيير عميق في كل مستويات التركيبة المعرفية حول الموضوع السوسيولوجي نفسه، بمعنى أن البراديغم يقود العقل العلمي نحو الإنتباه لجملة الحقائق الجديدة التي تطرأ على الظاهرة الاجتماعية والتي لم ينتبه لها من قبل ولم تشكل له هاجسا معرفيا للإشغال والبحث وما يترتب عنها من تأويلات جديدة ودلالات مستحدثة¹، لذلك يبدو

الحديث عن التحولات السريعة في طبيعة التنظيم البنائي الوظيفي للأسرة المعاصرة مندمج تماما مع ضرورة بناء براديغمات جديدة تستطيع استيعاب هذه التحولات، فلم يعد من المناسب اليوم مناقشة الفعل الاجتماعي الأسري بنفس التصورات والمنهجيات والمفاهيم العتيقة التي لا يمكنها أن تعبر إلا عن إطارها التاريخي الذي وجدت فيه وتعاملت معه وحللتها، وبالنظر إلى الآثار الرهيبة التي خلفها التطور العلمي والتكنولوجي على الحياة الاجتماعية المعاصرة بمختلف تفاصيلها فإن العقل السوسيولوجي عليه هو الآخر أن يتطور ويشعر في صياغة براديغمات جديدة تتيح له التحكم في آليات التحليل العلمي التي من خلالها يتوصل لبناء معرفة حقيقة ببنية التنظيم الأسري الجديد على ضوء ما تفرضه الضغوطات الاقتصادية والتكنولوجية الاتصالية الجديدة، ومما يلاحظ هنا أن الأسرة كمؤسسة اجتماعية لم تعد قادرة على حفظ أدوارها ومكانتها التي اكتسبتها تاريخيا إلا من خلال توخي المرونة في التعامل مع التحديات والقبول بالتغيير الذاتي الذي يستجيب لتطلعاتها في استمرار سلطتها التربوية والتنشئية على وجه التحديد، ومن هنا فإنها ستجد نفسها أمام قواعد جديدة تضبط أدوارها الأساسية وعملية توزيع الأدوار بداخلها، بما يعني أنها مقبلة على بناء تنظيم مغاير يؤسس لمرحلة جديدة من دورة حياتها، والذي يجعل من هذا التحول ضروري وأساسي هو قدرة التكنولوجيات الجديدة على تجاوز المسلمات الاجتماعية التقليدية ومضيها في بناء قواعد الاجتماعية الخاصة التي تسمح لها بالنفوذ والسيطرة من خلال إعادة صياغة المجتمع بما يخدم طموحاتها اللامحدودة، فكما أن المعرفة السوسيولوجية مدعوة لتحقيق طفرة في براديغمات الفهم فإن الأسرة المعاصرة مدعوة أيضا إلى التحول في فهم الواقع الاجتماعي الجديد والشروع في تبني خيارات تحقق لها التكيف والاستمرار في القيام بوظائفها الأساسية لأن هذا التحول بدأ يفرض عليها بعيدا عن إرادتها ومصالحها الوجودية، ونحن هنا نؤكد على حجم التباين في حجم وعمق التغيير في التنظيم الأسري بين الأسرة الغربية والأسرة الجزائرية، فمتطلبات التغيير تختلف في قوتها وحدتها هنا وهناك، غير أن استمرار المد الانفتاحي على تكنولوجيات الاتصال الحديثة والاستمرار في عمليات التنمية الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بحقوق المرأة وتوسيع دائرة الحريات مؤشرات تدل على أن الأسرة عندنا ليست بعيدة عن هذه الثورة التنظيمية، لذلك نجد من الضروري الإستعداد لهذا الزخم التغيير القاد، ومن جملة تلك الاستعدادات ضرورة إتقان النخب البحثية المتخصصة إلى براديغمات تحليلية جديدة تتيح لنا القدرة على تفكيك هذا التغيير المتوقع وتحليله بعمق وفهم تفاصيله وتجنب صدمة المفاجأة، ومن ثم حماية الأسرة الجزائرية من أزمة عميقة ستمتد عواقبها

الوخيمة بلا شك إلى جميع المؤسسات الاجتماعية الأمر الذي يهدد السلامة والأمن الاجتماعيين معا.

ومن ضرورات الفهم لهذا المتغير الاجتماعي الكبير إعادة النظر في تصور المجتمع كما عهدناه من قبل، فالتركيبية المفاهيمية الحالية لا تسع حقيقة التحول اللامحدود الحاصل في ثانيا المؤسسات الاجتماعية بما في ذلك الأسرة، فالأمر يتطلب تحولا كبيرا في البنية المفاهيمية²، وفي هذا الإطار التحليلي يمكننا أن نلاحظ أهم التصورات الجديدة التي تعتبر محلا للتحول على مستوى الإطار العام للمجتمع والتي تتطلب براديغمات تحليل وفهم جديد:

1 القيادة الاجتماعية:

التمظهر الجديد للمجتمع يقوم على فكرة تجاوز السلطة التقليدية المطلقة للمجتمع، بمعنى أن المجتمع يعاد تشكيله وفق نظام اجتماعي متعدد القيادة الاجتماعية، بحيث لا يشكل فيه العرف التقليدي ومنظومة القيم والنسيج الثقافي المصدر الوحيد لمنح وتوزيع القيادة، بل يصبح القانون المدني هو المعيار الوحيد الذي يؤطر العقد الاجتماعي ويقوم بمتطلبات القيادة الحقيقية للمجتمع وهو من يعيد توزيعها وفق ما يكرس سلطته وليس سلطة المجتمع، وهذا طبعا سينعكس بدوره على القيادة داخل التنظيم الأسري وهذا ما سوف نحله لاحقا في سياق هذا المقال.

2 الانتقال من المسؤولية الاجتماعية إلى المسؤولية القانونية:

لا شك أن المجتمعات المعاصرة يفرض عليها وفق سياق التغير الحالي إعادة بناء نظام المسؤوليات والتي تتخلى بموجبه عن مسؤولياتها التقليدية وتسلمها للمؤسسات القانونية الوضعية، بحيث يكون الأفراد تحت مسؤولية القانون بما يقتضيه ذلك من التخلي عن ميراث كامل من العلاقات الاجتماعية ومرجعياتها القيمية والأخلاقية المختلفة، فنمط المكافآت والعقوبات سيعتمد على البعد المادي وفق الترتيبات الإدارية المحضة دون تدخل كبير وفعال من الموروث الاجتماعي التقليدي.

3 نظام الاتصال ونمط التواصل:

يشكل نظام الاتصال الاجتماعي العضد الرئيس الذي تتأس عليه التصورات المستقبلية للمجتمع، بحيث تتجه المجتمعات المعاصرة نحو القطيعة الاتصالية المباشرة وتعاضم الاعتماد على التكنولوجيا وما توفره من وسائط دقيقة وسريعة ومغرية، فنمط التواصل المستقبلي سيكون ثوريا تماما لأنه سيعتمد على التواصل المهني المادي والاقتصادي المنتج للثروة فيما يمكن اعتباره مخرجا لإنتاج القدرة على حل مختلف عقبات السلوك الاجتماعي الحديث³، أما التواصل الاجتماعي التقليدي اليومي والمباشر فيراد له أن يتقلص إلى حدوده القصوى ويكتفي بحده

الأدنى والضروري، الأمر الذي يؤثر إلى بداية ظهور مجتمع العزلة الذي تتمتع علاقاته الاجتماعية وفق الحاجة المادية فقط وليس وفق الحاجة النفسية والاجتماعية والثقافية.

4 نظام تحقيق الأهداف وإشباع الحاجات:

تتوافق وحدات المجتمع من المنظور التقليدي حول هدف التوازن والاستقرار الاجتماعي وشرعية طرائق إشباع الحاجات كإطار توافقي عام، غير أن المجتمعات المعاصرة تتجه بوضوح نحو بناء نظام جديد لتحقيق الأهداف وإشباع الحاجات، يعتمد أساساً على منح الأولوية للأهداف والحاجات الشخصية والخاصة سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الأفراد، ولا يشكل هدف تحقيق توازن واستقرار المجتمع هدفاً اجتماعياً مشتركاً، لأن معيار التنافسية سيكون المفصل في ضل تضارب الأهداف المادية والنفعية لكل طرف، وستتكفل الدولة بمسؤولية حماية المجتمع وفق منظومتها القانونية، ومنه فإن نظام تحقيق الأهداف وإشباع الحاجات سيكون قانونياً وليس اجتماعياً.

5 انخفاض درجة التضامن:

يتميز المجتمع طبيعياً بحالة التضامن العضوي الذي يضمن سلاسة القيام بالأدوار وتفادي الصدام والصراع والحفاظ على وحدة الجماعة واتساقها العام وتدعيم الروابط المختلفة، غير أن المجتمعات المعاصرة تتوجه نحو إعادة النظر في حالة التضامن من خلال تفكيك الروابط الاجتماعية وتدعيم الأنانية والفردانية وتقنين الحريات الشخصية والاستماتة في الدفاع عنها على حساب روح الجماعة، فالتضامن في هذه الحالة يصل إلى أدنى مستوياته الممكنة لذلك تلجأ الدولة الحديثة إلى الاستعانة بترسانة من القوانين المدنية التي تخفف حدة الصراع كبديل غير معلن عن التضامن الاجتماعي الطبيعي.

إن تعدد مظاهر التغير الذي يطرأ باستمرار على الأسرة بدأ يدفع بها نحو التحول إلى تنظيم رسمي محض لا يعتمد على كتلة العواطف الفطرية ولا على جملة العلاقات الاجتماعية الإنسانية الطبيعية بقدر ما يعتمد على نظام قانوني معقد ومركب يجعل من الأدوار والمكانة والعلاقات أشبه بنظيرتها في التنظيمات المهنية، بمعنى أن الأسرة المعاصرة ستتأثر عن الكثير من القيم التي تضبط وجودها وتحدد خصوصيتها الاجتماعية لصالح التشريعات القانونية التي تفرضها الحركية الصناعية واتساع مد الإستهلاكية والرغبة في التحرر وتمدد مطالب النسوية المعاصرة ذات المطالبية الثورية في مناهضة الذكورية⁴، يضاف لذلك تقنين المثلية في الكثير من المجتمعات، كل هذا يفرض على العقل السوسيولوجي الباحث في قضايا الأسرة المعاصرة الاعتماد على براديغمات جديدة تواكب التغير الجذري الحاصل في بنيتها ومكانتها ووظيفتها

الجديدة، فالواقع الجديد للأسرة يتجاوز بكثير الأنساق التحليلية التقليدية ويستدعي بناء أنساق تحليلية جديدة قادرة على فهم هذه التحولات الكبرى وقادرة أيضا على بناء دراسات استشرافية تتمكن من التنبؤ بمسار هذا التحول مستقبليا.

ثانيا: الأسرة الجزائرية المعاصرة وتمظهرات التحول المؤسساتي:

ارتبط بقاء المجتمع باستمرار الأسرة في أداء أدوارها البيولوجية والتربوية والتنشئية والثقافية، فطالما شكلت الأسرة القاعدة الأساسية التي تنشئ الفرد الاجتماعي الذي يعيد إنتاج الفكرة الاجتماعية التي على أساسها يستقر المجتمع ويتمكن من الاستمرار والتطور، لذلك لا يمكن النظر إلى الأسرة إلا ضمن دورها المحوري الذي لا يعوض في خدمة المجتمع، غير أن انفلات التطور العلمي وتموضعه في تفاصيل الحياة الاجتماعية وتعاظم الحاجة إليه وقدرته المتزايدة في خدمة المجتمع وإشباع حاجات أفراد ولد تصورا اجتماعيا جديدا بقدرته على تعويض المؤسسات الاجتماعية التقليدية على غرار الأسرة، فهذه الأخيرة مقبلة على وضع مستقبلي سيعمل على إفراغها من محتواها وتقليص مشاركتها في صناعة المشهد الاجتماعي برمته، فالمجتمع القادم الذي توطئه الحريات المفرطة والتوجهات السياسية التي تخدم الإنسان غير الاجتماعي والمتمترس ضمن وجوده وأهدافه الخاصة وغير القابل لصناعة النماذج الاجتماعية المعممة هو مجتمع غير متلاحم طبيعيا بل هو تركيبة بشرية محدودة الروابط إلا ضمن تبادل المصالح فقط، الشيء الذي سيترتب عنه بالضرورة تهيمش مكانة الأسرة وتهديد وجودها كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية وحامية للنظام الثقافي، فالمزاج السياسي والاقتصادي الجديد في العالم المتقدم على وجه التحديد يتجه نحو تطبيع الفرد مع كيانات جديدة غير الأسرة والتي تشكل فضاءه العام الذي يتحرك فيه ويستثمر فيه طاقاته وتقنعه بأنه قادر على أن يحقق فيه أهدافه وطموحاته بما يوفره له من تعليم وتنقيف وحريات وفرص للنجاح المادي تحديدا، وهذا ما يعمل على إزاحة الأسرة من المساهمة في صناعة وتنشئ هذا الإنسان المرغوب فيه سياسيا واقتصاديا، ونحن لا نستطيع أن نفصل الأسرة الجزائرية عن هذا السياق ليس فقط من باب ملاحظة أن استخدامات تكنولوجيا الاتصال بدأت في تسريع تلاشي الروابط الاجتماعية ولكن من باب أن مسارات التغير الاجتماعي في غالب الأحيان هي مسارات قوية وضاعطة يصعب التحكم فيها مالم تكن هناك استعدادات استباقية لذلك، وضمن هذه الرؤية نشير إلى أن بنية الأسرة الجزائرية المعاصرة في صيغتها النووية وفي جانبها التنظيمي على وجه الخصوص أصبحت تتعرض أكثر من ذي قبل لمسببات التغير والانتقال من الوضع التركيبي الذي يزواج بين روح التقاليد وشكلانية الحداثة إلى الانخراط الكلي في النموذج النووي بنيويا ووظيفيا وحتى

قيماً أيضاً، ولعل الاعتبار التي تبرر هذا الانتقال الكبير موجودة ومتاحة واقعيًا، ومن ذلك أن الصراع الأيديولوجي حول النموذج الأسري الجزائري ما زال قائماً إلى اليوم بل يزداد حدة وتشعباً، كما أن برامج التعليم في المدرسة الجزائرية وفي مختلف أطوارها تتناول موضوع الأسرة من خلال انعكاسات هذا الصراع الأيديولوجي بعيداً عن أي حوار علمي تربوي نزيه يؤسس لمشروع وطني توافقي يراعي القواعد الثقافية الجزائرية ويساهم في الانخراط المتوازن في مقتضيات العصر، ومما يثير الاهتمام في هذا المقام هو أن الفشل في بناء نموذج أسري تربوي ومدرسي يجعل الأسرة الجزائرية مستقبلاً عرضة لتقبل أي نموذج أسري يعرض عليها نظراً لعدم توفر أجيال بأكملها على مرجعيات تعزز الثوابت الهوياتية وتعني كفايات التكيف والاستفادة مما تطرحه النماذج الأخرى، ففكرة التوافق الاجتماعي تشكل الإطار الحمائي المهم الذي يجعل من الأسرة الجزائرية تحافظ على وجودها ويضمن لها مكانتها الاجتماعية في ظل مجتمع لا يفتأ يتغير ويتحول.

إن فكرة الانتقال المؤسساتي للأسرة الجزائرية تحيلنا إلى ضرورة طرح الفكرة المؤسساتية لمحاولة الفهم والاستيعاب أولاً وللتمكن من بناء المقاربة المناسبة مع التحولات الحاصلة والمتوقعة ضمن الأسرة الجزائرية ثانياً، وهنا نشير أن الفكرة المؤسساتية تتموقع في صلب الاهتمام السوسيولوجي بحيث تعتبر مجالاً حيويًا لممارسة الوجود الاجتماعي للأفراد في صوره المختلفة، فهذا المجال المؤسساتي هو الذي يتيح إمكانية إشباع الحاجات وتلبية الرغبات وتنظيم الأفعال وتوحيد الأهداف وتحقيق التنمية، ومن هذه الاعتبارات فإن الحالة المؤسساتية تقتضي وجود نمط من الاتساق الذي يضبط الأدوار ويقيم الأداء ويحدد المكافآت ويعالج الاختلالات وهذا الذي يمكن أن نصلح عليه بمفهوم النظام، كما يعمل على مأسسة العلاقات بما يقارب العلاقات الصناعية الحديثة⁵، غير أن الفكر السوسيولوجي المؤسساتي اعتنى على وجه التحديد بالمؤسسات الاقتصادية الصناعية والخدمات لذلك فإن محاولة مقارنة الأسرة ضمن هذا المنظور لا تستقيم منهجياً ومعرفياً إلا ضمن استحضار المؤشرات الحقيقية التي تدل واقعياً على سيورة التغير الاجتماعي الذي يصيب الأسرة الجزائرية من جهة وحقيقة التغير الاجتماعي الذي يصيب محيطها الاجتماعي الشامل من جهة أخرى، ذلك أن انتقال التعامل مع الأسرة ضمن الفكر المؤسساتي لم تكتمل صورته النهائية في المجتمع الجزائري كما هو الحال في الغرب، لكننا هنا سنعمل على بناء استشراف مستقبلي لمآلات هذا التحول وحجم الاستعدادات المخصصة لذلك، ومن هنا فإن الحديث عن ضرورة بناء براديغمات تحليلية جديدة لمقاربة الأسرة الجزائرية في ظل التحولات الجديدة يعد أمراً مهماً للغاية، فالسوسيولوجيا الجزائرية عليها

أن نتخلص من حالة القصور في مواكبة هذه التغيرات وعليها بناء براديغمات تحليلية جديدة تنتقل بواسطتها إلى مرحلة التحليل الاستشراقي الذي يمكن أن يساهم في تقويم مسارات التنمية وخفض أعباء التغير والتوترات الناجمة عنه على المجتمع والأسرة معا، لأجل هذا تظهر أهمية تناول المقاربة التنظيمية للأسرة الجزائرية توازيا مع توالي الاستعدادات النفسية والاجتماعية والسياسية لدى شرائح جديدة من المجتمع لتقبل مشروعية التماهي مع المد التغييري الكوني بدعوى الحرص على تسهيل الانخراط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان تحقيق المصالح الوطنية الكبرى، فالقيم الاقتصادية المعولمة التي تربط المصالح العالمية بالوطنية تفرض على الجميع وبضغط متزايد ضرورة التفكير الجدي في الاستجابة الطوعية لمتطلبات التغيير التنظيمي للأسرة الجزائرية ليس من جهة الهيكلية فقط ولكن من جهة الوظيفة أيضا. وبناء على الاعتبارات السابقة وحالة التجاذب الأيديولوجي حول الأسرة عندما فإن التناولات السوسيولوجية السابقة لها لم تعد مجدية لتشكيل معرفة علمية دقيقة عن حقيقة الوضع المحتمل الذي ستؤول إليه ضمن وتيرة التغير الحالية، لذلك نجد من الضروري الانتباه إلى حالة القصور العلمي وحالة القطيعة غير المعلنة مع واقع ويوميات الأسرة الجزائرية، ولعله من المجدي التنبيه إلى بعض المؤشرات الميدانية التي توحى بهذه الاستعدادات الجديدة للقابلية نحو نمط جديد من التغير:

1 التوافقية الجديدة:

تعتبر الشبكة التواصلية التقليدية للأسرة الجزائرية نموذجا متكاملًا عن التوزيع الاجتماعي التقليدي للأدوار والمكانة الاجتماعية وطبيعة الهيكل التنظيمية، بحيث يتخذ التواصل التقليدي تقسيما مجاليا يتأسس بناء على اعتبارات الجنس والسن والدور والمكانة، لذلك يظهر المجال التواصلية الذكوري مفصولا عن المجال التواصلية الأنثوي والمجال التواصلية للكبّار مفصولا عن نظيره لدى الصغار إلا في حدوده الدنيا المتعلقة بالحاجيات الأساسية المادية والتربوية والرقابية، كما يعتمد هذا النموذج على قيمه المركزية المحورية التي تراعي أساسا الحاجة الاجتماعية العامة ولا تراعي كثيرا الحاجة الفردية النفسية والعاطفية خصوصا، فقيمة الشرف والاحترام تعتبر قيمة مركزية مفصلية تضبط على إيقاعها كل العمليات التواصلية داخل محيط الأسرة الممتدة وعلى ضوئها تترتب باقي العمليات الاتصالية خاصة بين الجنسين المختلفين، غير أن واقع التواصل الأسري الجديد والمحمّل مستقبلا أيضا أحدث شرخا عميقا داخل النمط التقليدي بحيث يسهل علينا ملاحظة انتشار التواصليات الجديدة المنفتحة على الجنسين التي تراعي الاعتبارات التنظيمية المهنية والبراماتية أكثر من مراعاتها للثقافة التقليدية، بمعنى أن التواصل الأسري

يتجه نحو تفكيك البنى التقليدية وفرض ثقافة تواصلية جديدة تتخذ من الحاجة الاقتصادية والمستوى التعليمي والانسجام مع الهيكل التنظيمي لمكان العمل وتلبية شروط التنمية مبررا حاسما لذلك، وفي هذا الخضم عمقت وسائل التواصل الاجتماعي الهوة بين النمطين وبدأت تحسم الأمر لصالح التواصلية الجديدة التي تتجه نحو تحجيم التواصل الأسري والانفتاح على التواصل الخارجي المؤسسي المهني والتعليمي والصحي والاقتصادي نظرا لأهميته القصوى في إشباع الحاجيات المعقدة للأسرة، وبهذا تتجه الأسرة إلى التناغم أكثر مع المعلوماتية الجديدة التي تمكنها من الانخراط الكلي في الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على النزعة الإبداعية والتحكم في المعرفة المنتجة للثروة⁶.

2 بنية الولاءات الجديدة:

يشكل الولاء أهم شرطية اجتماعية في منظومة التلاحم والترابط العضوي داخل بنية الأسرة الجزائرية، بل وتعتبر الغاية الكلية التي تصب فيها كل العمليات التربوية والتنشئية بأدواتها وتقنياتها المختلفة، فالأسرة تهئ أفرادها لإعادة إنتاجها بنفس القيم والمعايير والتجليات الثقافية والسلوكية، والولاء لها يتمثل حسبها في استمرار عملية إعادة الإنتاج هذه، فانشغال الأسرة الجزائرية باستمرار نموذجها التقليدي يستحوذ على كل عملياتها دون استثناء، لذلك استماتت على مدار تاريخها وهي تصارع كل محاولات التغيير المفروضة عليها قانونيا وتنمويا، لكن بدأنا نلاحظ مؤشرات جديدة تشير إلى تنامي الاستعدادات الفردية نحو بناء ولاءات جديدة خارج دائرة الأسرة، فتغير نمط الاقتصاد وأساليب المعيشة وسحب الوظيفة الاقتصادية والتعليمية من الأسرة وتحول المجتمع نحو العمل المأجور وتغير أساليب إدارة الشأن العام وتحكم الدولة في المجتمع أدى في نهاية الأمر إلى تحول الولاء إلى المؤسسة الاقتصادية ومؤسسات الدولة التي تدير الشأن العام وتوفر الإشباكات المختلفة للأفراد، فالانتقال التاريخي من وضع الفرد الاجتماعي إلى وضع المواطن العضوي شكل نقلة نوعية في تشيكل بنية ولاءات جديدة قللت من أحادية الولاء للأسرة، ومما يثير الاهتمام هنا هو توسع دائرة ما يمكن أن نسميه الوضع الاجتماعي الهامشي الذي يضع فيه الفرد الجزائري نفسه في موقع الحيادية وعدم المبالاة بالتحديات التي تفرض على التنظيم الأسري الجزائري التقليدي والتمحور أكثر ضمن التنظيمات المهنية والخدماتية التي يرتبط بها بقاء الأسرة المادي والمالي، أي أن الكثير من الأفراد يتصورون بأنهم غير معنيين بالولاء لنمطهم الأسري العام بما يحمله من قيم ونظام ثقافي بقدر ما يدينون بالولاء لأسرتهم الصغيرة فقط التي أنجبته وأنشأتهم ولو بما يخالف النظام القيمي والثقافي النموذجي لعموم الأسرة الجزائرية، الأمر الذي يضعف حالة الولاء ويسرع وتيرة التغيير.

3 تصادم الحالات الثقافية:

تتنمي الأسرة الجزائرية التقليدية إلى نظام ثقافي محافظ دينيا وأخلاقيا وقيميا، وهو الذي حدد هويتها الاجتماعية والحضارية وطبع وجودها الكلي، بحيث رتب كل ممارساتها البيولوجية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية وفق تعاليمه، وفي المقابل وفر لها الاستقرار والتوازن وسمح لها بالصمود في وجه التحديات الكثيرة التي واجهتها خاصة في مرحلة الاحتلال الفرنسي، وقد شكل هذا النظام الثقافي كينونتها المميزة التي أطرت وعي أفرادها بضرورة الدفاع عنها والانشغال بتوريثها للمستقبل، لكننا بنتنا اليوم نلاحظ أن هذا النظام الثقافي بدأ يفقد بعضا من نفوذه وقدرته على إدارة الشأن الأسري الجزائري المعاصر، بحيث توحى الكثير من المؤشرات إلى ظهور توجهات جديدة تعتمد على الميل للاختيارات الفردية في ممارساتها ومنجزاتها الاجتماعية على غرار الزواج دون العودة إلى كل متطلبات النظام الثقافي، ومن ذلك أيضا نقشي العادات الاجتماعية والسلوكية الغريبة التي تخالف المتعود عليه أسريا والتي تعبر في بعض مدلولاتها عن تسرب الحس الإستلابي إلى عمق الأسرة الجزائرية، وضعف الحصانة التربوية التي تسهل تسلل مظاهر التفكك عن الضوابط التوافقية وفساد الذوق الجمالي والأخلاقي وتغليب التفاهة والإنسياق وراء منتجات الموضة على مستوى الشباب والمرأة تحديدا، فتراكم المد الحداثي في قضايا والمرأة تحديدا سيغير أكثر من أنظمة الأسرة برمتها⁷، مما يشير إلى استمرار صعود النزعة التحررية من النظام التقليدي والاستلهاك أكثر مما يتوهم بأنه حادثة دون الوعي بخطورتها على البعد البنيوي الوظيفي للأسرة الجزائرية مستقبلا.

4 التحول من العرفي إلى القانوني:

ارتبطت الأسرة الجزائرية بنظام عرفي يضبط العلاقات الاجتماعية ويوزع الحقوق والواجبات والأدوار ويحدد نظام المكافآت والعقوبات فيها، ولطالما شكل هذا النظام الرمزية القوية التي تدير الفعل الاجتماعي داخل الأسرة وتحدد منطلقاته الفكرية والأخلاقية، بمعنى أن النظام العرفي يتجذر في كل الخلفيات التي تؤسس المظهر العام للأسرة الجزائرية ويرسم بعدها الهوياتي الذي يميزها اجتماعيا وحضاريا، لذلك كان الحرص على نشر حالة التماثل بين السلوك الاجتماعي وقواعد العرف العامة من أجل ضمان ديمومة الاستقرار والتوازن و ضمان استمرار هيمنته ونفوذه على بنية الأسرة، غير أن مسارات التنمية الشاملة وبرامج التطوير التي تبنتها دولة الاستقلال في الجزائر والشروع في تقنين الحياة الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لقانون الأسرة ساهمت بداية في تفكيك سطوة النظام العرفي على الأسرة الجزائرية ثم ساهمت في ما بعد في ميلاد نماذج جديدة من العلاقات الاجتماعية الأسرية التي تتقيد بالقانون الرسمي بالموزات مع

النظام العرفي، فالتنظيم الأسري الجديد يجد نفسه تحت طائلة المسؤولية القانونية باستمرار، ففض العلاقة الزوجية مثلا تمر بمسار ديني شرعي ثم تمر إلزاما بمسار قانوني إداري، كما أن المشكلات الأسرية أيضا تقع تحت طائلة القانون هي الأخرى، بمعنى أن القانون يغطي توجيهها الفعل الاجتماعي للتنظيم الأسري بكليته، وهنا نسجل أن التحول من النظام العرفي إلى النظام القانوني ساهم كثيرا في تغيير نمطية التنظيم داخل الأسرة بحيث أدى إلى إحداث التوازن الحقوقي بين الزوجين وسمح للمرأة بأن تتحصل على مكاسب جديدة وتتحمل مسؤوليات إضافية، كما انتقل بالأولاد إلى وضع جديد يسمح لهم حتى بمحاكمة أحد الوالدين في حالة الإخلال بجوهر العقد الاجتماعي والقانون القائم بينهم، بمعنى أن القانون أعاد ترتيب المسؤوليات والوظائف والعلاقات داخل التنظيم الأسري بما يقارب التنظيم المؤسساتي المبني على الصرامة القانونية والإلتزام البنائي الوظيفي.

ثالثا: الأسرة الجزائرية تنظيم جديد براديغمات جديدة:

لم يعد خفيا حالة التحول السريع التي تصيب الأسرة الجزائرية المعاصرة وجملة المظاهر الجديدة التي تتشكل سلوكيا في مصفوفة تفاعلاتها الداخلية والخارجية، خاصة تلك التي تظهر في التفاعلات الشبابية والمتزوجون الجدد ممن تشكلت محدداتهم الزوجية ضمن قوالب ثقافية وتعليمية واتصالية جديدة تتميز عن سابقتها بالانفتاح والاتصالية التنظيمية وسهولة انتقال النماذج الثقافية والرغبة في اكتشاف الآخر والتعرف عليه ومحاكاته في بعض الأحيان، فالثقافة الزوجية في هذه الحالة لم تعد تركز فقط على الموروث بقدر ما أصبحت تتطلع إلى الاندماج مع المتغيرات الاقتصادية والثقافية والنزوع نحو معايير جديدة تتماشى مع تفاصيل الواقع كما ينظر إليه هؤلاء، بحيث أن هذا الواقع يتجاوز كثيرا مجتمعهم المحلي و يتخطاه إلى الصورة الذهنية التي ترسخت لديهم بعد انخراطهم المتوالي في الشبكة الاتصالية الرقمية وتفتحت على إثرها رؤاهم على النماذج الاجتماعية والثقافية الكثيرة التي يزخر بها العالم الخارجي الذي لم يعد بعيدا عنهم ولم يعودوا بعيدين عن تأثيراته، فالهاجس الحقيقي اليوم عند الشباب المتزوجين أو المقبلين على الزواج لا يتمحور فقط حول إرضاء مجتمعهم والتمفصل في ثقافته الزوجية ونموذجه الأسري التقليدي بقدر ما يتمحور حول السعي نحو النجاح الأسري ضمن رؤيتهم الخاصة وأهدافهم الشخصية التي لا ترتبط بالمنحى التقليدي وإنما ترتبط برؤيتهم الجديدة لقيمة الزواج وارتباطاته المختلفة مع مشاريعهم الحياتية المستقبلية ومعايير النجاح في تحقيقها، لذلك بدأت تتشكل تأويلات جديدة لتبرير العزوف عن الزواج وتأخير، وتتمركز هذه التبريرات في غالبيتها حول الأهداف الشخصية الفردانية التي تقوم أساسا على الاستقلالية في السكن وعدم

الوصول إلى الراحة الاقتصادية المالية المنتظرة لديهم وعدم إيجاد الشريك المناسب ثقافيا وتعليميا وحتى مهنيا رغم الانخراط في شبكة علاقات عاطفية معقدة عبر وسائط التواصل الجديدة، فمفهوم الزواج انتقل من مرحلة إنتاج أسرة كوحدة اجتماعية إلى إنتاج أسرة استثمارية تتمتع بالاستقلالية في معيشتها ومواردها وشبكة علاقاتها الاجتماعية وأساليبها التربوية وطرائق إنتاج فعلها الاجتماعي وإدارة تفاعلاتها المختلفة، بحيث بدأ يتشكل تنظيم أسري جديد يبتعد عن الهرمية التقليدية ويؤسس لهرميته الخاصة التي تقوم على التوازن في الأدوار والمكانة والوظائف وتحمل المسؤوليات وتقلص الفوارق بين الذكورة والأنوثة، فالحضور الأنثوي في ميادين التعليم والشغل خارج المنزل وتقلد المرأة الجزائرية المعاصرة للمسؤوليات الإدارية والقضائية والسياسية والاقتصادية أكسبها مكانة اجتماعية جديدة داخل الأسرة وفرض على الرجل في الكثير من الأحيان أن يغير رؤيته وتقديره وتعامله معها، مما وفر لها المزيد من السلطة والنفوذ والاستقلالية، فحالة الخضوع الأنثوي للذكوري بدأ يتراجع لصالح التشاركية بداية والتوجه أكثر نحو توسع دائرة حقوق المرأة وتحقيق قيمة المساواة لاحقا⁸.

إن التغير الذي بدأ يطرق على الهيكلية التنظيمية للأسرة الجزائرية وانتقالها من الحالة الاجتماعية المحضة إلى الحالة المؤسسية بنيويا ووظيفيا لا يمكن أن يأخذ مجراه التوسعي دون أن تنهض القابلية الاجتماعية له وتراجع مقاومته، فالمجتمع الجزائري يتجه تدريجيا نحو التكيف مع مخرجات التنمية والتحويلات الاقتصادية التي غيرت نمط الحياة على مستويات عدة خاصة تلك المتعلقة بفك الارتباط مع العائلة الممتدة والتحول نحو الاستقلالية والإنكفاء على الذات والانتقال من العلاقات الاجتماعية الأسرية الموسعة والدائمة إلى العلاقات المناسباتية والإفراط في علاقات الصداقة والزمانة والعلاقات المهنية، كما نلاحظ هنا أن التحول التنظيمي للأسرة الجزائري يتخذ سياقاً تصاعدياً خاصة بالنسبة للمرأة والأبناء وهذا ما سيكون على حساب الزوج أو الأب الذي يجد نفسه في مواجهة مد اجتماعي يفرض عليه التنازل عن بعض سلطاته لصالح الزوجة وأبنائها، بمعنى أننا أمام تنظيم أسري متجدد يقوم على توزيع جديد للسلطة الأسرية ووظائف عناصرها بما يتناسب مع التحويلات الاجتماعية الكبرى، ويتمشى مع تحقيق التحويلات الاقتصادية ومخلفاتها في حالة التطور وحالة الأزمة معا.

وعند الحديث عن التنظيم الأسري للأسرة الجزائرية في ظل تحولها المؤسساتي فإنه يجدر بنا أن نستوعب قدرة التنظيم التقليدي على مواجهة التغير ورفضه بالمطلق، الأمر الذي يجعل من هذا التحول مساراً طويلاً لا يتم تمامه إلا عندما يتمكن من توفير مكاسب إغرائية تجذب الأجيال الجديدة وهذا الذي بدأ يحدث عملياً من خلال قدرة البعد الاقتصادي على اختراق معايير الزواج

لدى الشباب من جهة وشروط اختيار الزوج بالنسبة للوالدين من جهة أخرى، كما تحول البعد الاقتصادي أيضا إلى البعد الأكثر مطلبية في عمليات الاتصال الأسري وعمليات التنشئة الاجتماعية والتعليمية أيضا، وهذا يؤثر منطقيا إلى أن التنظيم الهرمي للأسرة في نمطه التقليدي العمودي المبني على السلطة الأبوية واحترام الأدوار التقليدية وإعادة إنتاج النظام الثقافي في شتى مخرجاته سيحتاج إلى تعديل نفسه حتى يستطيع أن يؤدي أدواره الجديدة التي فرضتها التغيرات العميقة التي تصيب بنية المجتمع الجزائري، وبناء على ذلك فإن التنظيم الأسري المستقبلي سيتجه نحو تبني خيارات جديدة تضمن له نجاح أفرادها تعليميا واقتصاديا واجتماعيا وانخراطهم الفعال في التغيرات الجديدة دون أن يحدث خللا بنيويا فيه، ويبدو أن هذا المسار يتسم بالدقة والحساسية المفرطة لأنه مطالب باحترام التوازن الدقيق بين شرعية استمرار القيم التقليدية وحتمية العبور نحو التجاوب مع موجة التغيير الكبرى، لذلك من الضروري التنبيه هنا إلى أن الكثير من أبناء المجتمع الجزائري تشكلت لديهم القابلية لبناء معادلة اجتماعية تظهر تنامي البعد البراغماتي والرغبة في التفوق المادي وتطوير مستويات التعليم والصحة والعمل وشروط الحياة المادية المختلفة، الأمر الذي يطرح إشكالية التصادم بين مختلف الخيارات وتلاشي اللحمة التوافقية وتدعيم خيارات الصراع بين المشاريع والقناعات المتباينة، إلا أن الليونة وتقبل الآخر كميزة جوهرية للمجتمعات المعاصرة وتغلب روح المواطنة وقدرة مؤسسات الدولة الرسمية على ضبط السياسات والخيارات كفيلة بتوجيه الاختلاف وإدارة الصراع بما يحفظ الاستقرار ويضمن الانتقال نحو التغيير المنشود في حالة من السلاسة، كما أن واقع الحال يشير أيضا أن المرأة كعنصر أساسي في التنظيم الأسري الجزائري قد تمكنت إلى حد بعيد من الحصول على الكثير من الامتيازات وأثبت حضورها في المشهد الاجتماعي العام وفي تفاصيله المهنية والاقتصادية والإدارية والتعليمية، كما تمكنت في الكثير من الأحيان من وضوح حد لتناقل صراعات الماضي⁹، الأمر الذي يهيئ الظروف أكثر نحو استمرار حالة التغيير ومواصلة طرقها لكل جوانب الحياة الاجتماعية بما فيها التنظيم الأسري.

إن حالة ديمومة التغيير على مستوى التنظيم الأسري للأسرة الجزائرية لا ينحصر في نطاق واحد بل يتشابك باستمرار مع متطلبات المرحلة الاجتماعية ويتجاوب مع مخرجاتها المختلفة لذلك من الضروري أن نتوقع الكثير من التحديات التي تواجهها الدراسات السوسيولوجية التي تتناول موضوع الأسرة، فالأمر لا يتطلب القدرة على الملاحظة والتحليل فقط وإنما يتطلب بالأساس ليونة منهجية قادرة على أن تواكب حجم التغيير المستطرد، الشيء الذي يحيلنا دوما إلى البراديغمات العلمية التي وجب أن تتطور باستمرار وتتجدد ليس تماشيا مع سيرورة التغيير

للظاهرة فقط وإنما استباقا لها حتى تصبح الدراسات العلمية في هذا الباب ذات قيمة استخدامية تساهم في الحفاظ على الاستقرار والسلامة الاجتماعية وتساهم أكثر في عملية التنمية الشاملة والمستدامة والتي تعتبر الهاجس الرئيس للمجتمعات المعاصرة، وفي خضم هذا المنحى التحليلي نستعرض أهم العناصر التنظيمية التي نتوقع أن تكون محل تغير دائم والتي ستغير طبيعة النظام داخل الأسرة الجزائرية:

1 المرونة التنظيمية:

تعتمد التنظيمات المعاصرة على خاصية المرونة في مختلف ممارساتها وعلاقاتها حتى تتمكن من تجسيد استراتيجياتها وتحقيق أهدافها، فالليونة تتيح خاصية الانسجام مع المتغيرات وتسهيل التواصل وتوفير النجاعة القيادية والتنفيذية، ومما يلاحظ على الأسرة الجزائرية التقليدية أنها كثيرا ما تعتمد على الصرامة التنظيمية ونظام الأوامر العمودي وعدم اتاحة فرصة الاختيار خاصة بالنسبة للأبناء، واحتكار الأباء لسلطة تحديد الخيارات والتوجهات المستقبلية على مستوى التعليم والشغل والزواج، وتتخذ هذه الصرامة التنظيمية طابع العرف الاجتماعي التقليدي الذي يكرس ثقافة اجتماعية تطوعية للأفراد ويعيد إنتاج نفسه من خلال التربية وعمليات التنشئة الاجتماعية، غير أن الأسرة الجزائرية بدأت تتجه نحو المرونة التنظيمية وأنها غير مجبرة دوما على الارتباط بثوابت عليا ليست على اتصال مباشر بهومومها¹⁰، وهذا من خلال اقتناع قيادتها الذكورية بأنها مرغمة على التكيف مع التغير الاجتماعي العام وإدراكها أن التصادم مع موجة التغيير هذه سيؤدي حتما إلى أزمات اجتماعية كبيرة يصعب إدارتها وربما تؤدي إلى انهيار النظام الأسري برمته، فالقدرة على توقع المخاطر والسعي لدمج الأسرة ضمن سلسلة التحولات الاجتماعية الكبرى تشير إلى أن القيادة الأسرية تمتلك استعدادات كبيرة على التكيف مع الواقع الجديد دون التخلي عن المعالم الهوياتية الأساسية، بحيث تصبح الاستفادة من التغيرات ودمجها ضمن ما يخدم الأسرة ويحقق إشباعاتها المختلفة الغاية الملحة لهذه الليونة التنظيمية، وهنا تتسع مجالات تحرك ونشاطات الأفراد الآخرين للأسرة خاصة الزوجة والأبناء، فالمرونة التنظيمية تسمح لهم بالتعبير عن الذات وتحولهم إلى فاعلين حقيقيين ضمن صناعة مستقبلهم الشخصي وصناعة مستقبل أسرهم المشترك، وكل هذا بطبيعة الحال سينعكس على طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة ويؤدي إلى ميلاد روابط اجتماعية جديدة بسبب توسع دائرة البدائل وتوسع نطاق الاستقلالية الفكرية والمالية وتعدد مصادر التلقي وبناء القيم الأخلاقية.

2 تقاسم السلطة وتوسع النطاق الأنثوي:

من أهم مخرجات المرونة التنظيمية تقاسم السلطة وتوسيع دائرة التشاركية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الأسرة، بحيث شهد العالم انتشار النزعة النسوية الاستقلالية عن سلطة الرجل في مجال الاقتصاد وحتى في مجال الخصوبة¹¹، وفي هذا الإطار فإن التنظيم الأسري الجزائري يتجه نحو تقاسم السلطة أكثر، بحيث أن زيادة مستوى التعليم الأنثوي وخروج المرأة للعمل المأجور وظهور الحاجة الاجتماعية والاقتصادية لتعدد مصادر الدخل بالنسبة للأسرة وإثبات المرأة لقدرتها على أن تسد هذه الثغرة أكسبها المزيد من المكانة الاجتماعية والمزيد من الأدوار التي جعلتها تحتل سلطة أكبر داخل التنظيم الأسري، ونحن نتحدث هنا عن نوعين من التوسع السلطوي، يتمثل النوع الأول في مشاركة الزوجات والأبناء الراشدين للسلطة الذكورية والتدخل في تسيير شؤون الأسرة المختلفة، ويتمثل النوع الثاني في الاستقلالية السلطوية للمرأة في اتخاذ بعض القرارات ولو على حساب استمرار الحياة الأسرية خاصة تلك المتعلقة بخيارات الوظيفة وبعض الحقوق الفردية كالمظهر واللباس والصدقة واحترام الخصوصية وحرية التصرف خارج الحياة الأسرية والقناعات الفكرية والسياسية، وبدأ هذا النوع يتوسع عند النساء المتعلّقات والمؤدلات خاصة المنتقدات لقانون الأسرة، ومن هنا تجد السلطة الذكورية نفسها أمام منزعج تاريخي يفرض عليها ليس التكيف مع المتغيرات الجديدة فقط بل استعمال أقصى درجات الذكاء الاجتماعي للإبقاء على حالة التوازن والاستقرار وإرساء قواعد الحوار والتشاركية.

3 تغيير الأهداف التربوية:

لعله من أكبر معالم التغيير التنظيمي للأسرة الجزائرية المتوقع توسعه مستقبلا هو تغيير الأهداف التربوية، بحيث تتجه العملية التربوية الأسرية نحو تثبيت قيم ومعايير سلوكية وتفاعلية جديدة، وتتمحور العملية التربوية الجديدة حول القيم التعليمية والاقتصادية المهنية، بمعنى أن التنظيم الأسري يسخر كل قدراته وإمكاناته لإنتاج أفراد ناجحين ومتفوقين تعليميا ومهنيين لأن ذلك يمنحه مكانة اجتماعية راقية ويكسبه الاحترام الاجتماعي الداعم لبقائه واستمراره، فالعملية التربوية الجديدة التي يعتمد عليها التنظيم الأسري تأخذ بعدا براغماتيا محضا تتغير ضمنه أخلاقيات الانتماء الاجتماعي وإعادة إنتاج نفس القيم التقليدية إلى أخلاقيات جديدة تتمحور حول توفير الكفاءة للأبناء التي تمكنهم من التمتع الجيد داخل المجتمع وضمان النجاح المادي والحصول على الرفاهية المنشودة والانخراط في قيم المواطنة، فالتربية الأسرية الجديدة تتخذ لنفسها قيما جديدة تتميز إلى حد ما بالأنانية والفردانية وتقلص حجم الاجتماعي بالقياس إلى الذاتي، أي أنها تربية تتمركز حول ذاتية الأسرة ونجاحها الخاص وتأخير البعد الاجتماعي التضامني إلى

المرتبة الثانية، الأمر الذي يشير إلى أن العمليات التربوية الأسرية الجديدة تتغير نحو بناء فرد وظيفي يسعى لتأطير وجوده الاجتماعي بتفوقه التعليمي والمهني والمادي قبل تفوقه في أمثاله للنظام الثقافي القيمي التقليدي، بما يجعل منه فردا يفصل بين وجوده الفردي والأسري ووجوده الاجتماعي العام، وهذا لا يعني نشوء حالة من التصادم والصراع بينهما بقدر ما يعني أن التربية الجديدة التي يتبناها التنظيم الأسري تعيد ترتيب الأولويات بما يخدم تفوقها وتكيفها المستمر مع التغيرات التي يفرضها الراهن الاجتماعي في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يضمن لها المقدرة على تأدية أدوارها الأساسية وإشباع حاجاتها وأريحيتها المعيشية.

4 تغير الوسائل التربوية:

التربية الحديثة لا تعترف بمنهج محدد ولا قواعد ثابتة بقدر ما هي أسلوب متجدد يندمج فيها كل الفاعلين في غاية واحدة¹²، وتماشيا مع تغير الأهداف التربوية التي يشتغل عليها التنظيم الأسري فإن تغيير الوسائل التربوية التي ستعتمد عليها الأسرة مستقبلا يبدو أمرا حتميا وحاجة ملحة، ذلك أن الوسائل التربوية التقليدية لم تعد قادرة على تلبية الحاجات الجديدة للأسرة التي فرضتها التحولات الاجتماعية والتنمية والتكنولوجية، لذلك فإن الوسائل التربوية الأسرية الجديدة التي ستعتمد أسريا تقوم على تعدد مصادر التربية والإستلham من التجارب الناجحة وتبني الحوار والتواصل وتوجيه الأبناء نحو حرية الاختيار والتشجيع على روح المبادرة وتدعيم القيم الإبداعية، وهنا لن تكون الأسرة هي الفاعل التربوي الوحيد بل هي مضطرة لإن تشرك غيرها من المؤسسات، ولا يتعلق الأمر بالمدرسة النمطية وإنما يتعلق الأمر بالتوجه نحو مراكز التدريب والتنمية البشرية والتعليم المكثف التي تسمح بانخراط الأبناء في سوق العمل والاستفادة من اقتصاد المعرفة والتحولات الاقتصادية الكبرى المحتملة، ويشمل التغير في الوسائل التربوية أيضا إنهاء وظيفة التلقين التربوي والاعتماد على اكتساب المهارات العملية والإستثمار في الموهبة والذكاء التقني والذكاء الوجداني الذي يمكن الأبناء من التفوق وتحقيق أهدافهم العلمية والاقتصادية، كما نسجل أيضا أن التغير في الوسائل التربوية الأسرية يشمل أيضا التركيز على تنمية الاتجاهات التي تخدم الأبناء في حياتهم العملية بدلا من التركيز فقط على الاتجاهات الأخلاقية التي تصنع الفرد الصالح، أي أن سلم الترتيب يعيد تشكيل نفسه بحيث يعطي للأخلاق بعدا استخداميا وليس مثاليا كما كان عليه الحال في السابق.

وانطلاقا من التحولات الكبرى التي ترسم في معالم التنظيم الأسري التي تعيد بناء الهيكل التنظيمي للأسرة الجزائرية بنيويا ووظيفيا تجد السوسيولوجيا الجزائرية نفسها أمام تحد كبير لأنها

تجبرها على التطور معها والإرتقاء الفكري والمنهجي والتطبيقي في محاولة فهمها واستيعابها والتنبؤ بمسارها المستقبلي، ولا يتم لها ذلك إلا من خلال بناء براديغما تحليلية جديدة تقوم على التطوير المستمر لأدوات البحث الميداني وبناء مفاهيم علمية جديدة تستطيع تفكيك طبيعة التنظيم الأسري الجديد والوصول إلى الجوهر الحقيقي الذي يحرك عملية التغير الاجتماعي العميق للأسرة الجزائرية، ويبدو أن البراديغم السوسيولوجي الجديد لن يتحقق عمليا إلا من خلال تغيير النظرة للأسرة على أنها وحدة اجتماعية إلى النظر لها على أنها تنظيم اجتماعي حيوي ومحرك للفعل الاجتماعي ومؤثر حقيقي في سيروية التنمية الاجتماعية الشاملة خاصة في مستوياتها التعليمية والاقتصادية، وعلى هذا الأساس فإن البراديغم الجديد هو حالة متطورة من العقل السوسيولوجي الاستباقي القادر على بناء معرفة سوسيولوجية تأسيسية تفهم حقيقة التنظيم الأسري الجديد.

خاتمة:

لا تتشكل القيمة العملية للمعرفة السوسيولوجية بواسطة التراكم المعرفي فحسب، بل تتشكل أيضا عبر قدرة المنهج العلمي على تطوير أدواته البحثية وبنية مفاهيمه والمرونة في التفاعل مع التحولات المستحدثة وبناء الإدراكات اللازمة القادرة على التعرف على مسارها وسياقها، وهنا نجد أن التحولات العميقة التي تتعرض لها الأسرة الجزائرية على مستوى تنظيمها وما يترتب عن ذلك من تغيير على مستويات التفاعلات الاجتماعية الأسرية المختلفة نجد أن هذه التحولات تشكل ظاهرة اجتماعية جديدة تفرض على الحقل السوسيولوجي تجديد أدواته البحثية وتحليلاته المختلفة واستنتاجاته العلمية، فالحاجة إلى معرفة حقيقة التحولات التنظيمية للأسرة الجزائرية تواجها باستمرار الحاجة إلى براديغمات علمية جديدة تستطيع مسايرتها واكتشاف مكوناتها وحقائقها الخفية، ذلك أن كل حالات التغيير الاجتماعي تمتلك القدرة الذاتية على تجاوز المنهجيات التحليلية القديمة وقادرة أيضا على تخطي العقل التقليدي حبيس المقاربات الكلاسيكية التي استخدمت لفهم حالة اجتماعية خاصة بفترة زمنية محددة وفاعلين اجتماعيين تتحكم فيهم ظروفهم الخاصة غير القابلة للتجدد مكانيا وزمانيا، الأمر الذي يترتب عنه بالضرورة وجود يقضة عقلانية وبحثة دائمة تدرك مسارات التحول الاجتماعي الذي يصيب بنية التنظيم الأسري للأسرة الجزائرية وتمتلك الإستعدادات العقلانية التي تتمكن من تفكيكه وتحليله والوصول إلى القوانين المتحركة فيه.

ومن خلال طرحنا السابق ننهي إلى الاستنتاج بأن التنظيم الأسري للأسرة الجزائرية يشهد تغيرات عميقة على مستوى السلطة والمكانة والعملية التربوية وطرق إدارة الحقوق والواجبات وتوزيع الأدوار بداخلها وتوسع نطاق الدور الأنثوي والشبابي وحالات الانفتاح المثير على القيم المادية وإعادة ترتيب الأولويات التربوية والتنشئية، الأمر الذي يستدعي وجود حالة تغير جذري أيضا في براديغمات البحث العلمي في مجال الأسرة وهذا الذي لم نسجله لحد الآن، فمجل الجهد العلمي السوسيولوجي القائم حاليا يعتمد على مقاربات ونظريات ومنهجيات بعيدة عن الواقع الجديد بل وإنتجت في أغلبها لبيئة اجتماعية مغايرة ثقافيا وقيمية وتاريخيا لبيئة الأسرة الجزائرية، مما يجعل من هذا الجهد توصيفيا وغير قادر على استقصاء الحقيقة الاجتماعية الكامنة، فالبراديغم الجديد الذي ندعو له يتطلب بناء مقاربات جديدة تنطلق من عمق وخصوصية الظاهرة الاجتماعية الجزائرية ويستحث العقل الجزائري لتدراك العجز المعرفي الحاصل في التعامل مع مستجدات الظاهرة الأسرية ويسعى لفهمها وفق منطقها التاريخي ومنظومتها الثقافية ورصيدها الحضاري الذي ينتمي إليه هو أيضا.

قائمة المراجع:

1. آلان، توران. (2011). **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة جورج سليمان، ط 01، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ص 15.
2. جيوفاني، بوسينو. (2008). **نقد المعرفة في علم الاجتماع**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط 02، بيروت، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، ص 219.
3. يورغن، هابرماس. (2011). **نظرية الفعل التواصلي في نقد العقل الوظيفي**، ترجمة فتحي المسكيني، ط 01، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 39.
4. ويندي كيه، كولومار. (2010). **النظرية النسوية مقتطفات مختارة**، ترجمة عماد إبراهيم، ط 01، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ص 20.
5. Lusin, Bagla. (2003), **Sociologie des organisations**, paris, Editions La Decouverte, p 32.
6. إبراهيم، غرابية. (2020). **من الهرمية إلى الشبكية وجهات الدول والمجتمعات في عصر اقتصاد المعرفة**، ط 01، عمان، دار الآن ناشرون وموزعون، ص 187.
7. ديفيد، هارفي. (2005). **حالة ما بعد الحداثة بحث في أصول التغير الثقافي**، ترجمة محمد شيا، ط 01، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ص 190.
8. إبراهيم، بن مبارك الجويري. (2009). **الأسرة والمجتمع دراسات في علم الاجتماع العائلي**، ط 01، الرياض، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 103.
9. عبد الإله، بلقزيز. (2009). **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، ط 01، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص 139.
10. تشارلز، تايلور. (2015). **المتخيلات الاجتماعية الحديثة**، ترجمة تائر ديب، ط 01، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 181.
11. سوزان ألس، واتكنز. (2005). **الحركة النسوية**، ترجمة جمال الجزيري، ط 01، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ص 175.
12. روجيه، كوزينيه. (2020). **التربية الحديثة**، ترجمة محمد زيدان وحلمي قلادة، ط 01، الجيزة، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، ص 94.